الجـمهـورية الجزائريـــة الديـمقـراطيـة الـشـعبيـة

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي

كلمـة وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي

البروفيسور حسان تيجاني هدام

بمناسبـة

أشغـال المجلـس الوطنـي للتعاضديّـة الإجـتماعيّـة

- 08 أكتوبر 2019-

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

- السيدات والسادة أعضاء المجلس الوطني للتعاضدية الاجتماعية ؛
- السيدات والسادة الإطارات ؛
- الحضور الكريم ؛
- أسرة الاعلام.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،

يطيب لي أن أتواجد بينكم اليوم في لقاء مجلسكم هذا، ولعلّكم تدركون أنَّ مثل هذه اللقاءات الدورية لمجلسكم الموقر تندرج أساسا في سياق التطبيق الصارم لمخطط عملكم الاستراتيجي،

والذي من ضمن أُسُسِهِ تكريس مبدأ التقييم المتواصل والمتابعة الدائمة لنشاطات التعاضديات الاجتماعية.

وهذا، طبقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم **18-227** المؤرّخ في 24 سبتمبر 2018 الذي يُحدِّد تشكيلة المجلس الوطني للتعاضدية الإجتماعية وتنظيمه وسيره.

إدراكا منّا أن هذا المجلسَ له دور فعالٌ وبارزٌ في ظل التطورات الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق السلم الاجتماعي والاستقرار لهذا البلد الذي ضَحَّى من أجله قوافل من الشهداء لنعيش نحن في كنف الحرية والعدالة الاجتماعية.

وبالنظر إلى التحديات التي تواجهنا اليوم في ظلّ التطورات المهنية والاجتماعية والاقتصادية إضافة إلى تزايد الطلبات الاجتماعية لمختلف المنتسبين للتعاضديات الاجتماعية،

وهو ما يستوجب علينا إيجاد حلول تنظيمية وهيكلية قادرة على المواكبة والتأقلم مع هذه التغيرات.

إنّ هذه التعاضديات الاجتماعية تُعَدُّ الركن الثاني للمنظومة الوطنية للحماية الاجتماعية، وهي المُكمّل للضمان الاجتماعي، في كل ما يتعلق بالتأمين على المرض والعجز وحوادث العمل والأمراض المهنية،

بالإضافة إلى أداءات أخرى ذات طابع اجتماعي.

ولقد مسَّ هذا النظام سنة 2015، من خلال المصادقة على القانون رقم 15-02 المؤرّخ في 04 ينّاير 2015 والمتعلق بالتعاضدية الاجتماعية، إصلاحا في الطبيعة القانونية له، وفي سيره ومراقبته،

وسمح كذلك بتوسيع مجال تدخله من خلال لاسيما، أداءاته الفردية للنظام العام والتكميلية والإضافية، زيادة على تلك التي يقدمها الضمان الاجتماعي وأخرى اختيارية.

حيث يضع على قدم المساواة جميع المنخرطين المؤمنين لهم اجتماعيا وذوي حقوقهم، ناشطين كانوا أو متقاعدين.

وبالتـالي، تُمثّـل التعاضديات الاجتماعية جهازَ دعمٍ فِعْلِـي وفعال لفائدة المؤمنين إجتماعيا المنتسبين إليها.

فمن الأهمية وضع أسس تنظيمية حديثة للقيام بالمهام المنوطة لمجلسكم الموقر على أكمل وجه وإدخال كل التعديلات اللازمة لأجل ذلك.

السيّدات والسّـادة،

تُحصي مصالح دائرتنا الوزارية حاليا، وجود 30 تعاضدية نَشـطة في الميدان، تضمن التغطية الاجتماعية التكميلية لفائدة ما يفوق مليون وثلاثمئة ألف منخرط.

وتتولى مصالحنا رقابة مطابقة تأسيس التعاضدية وتنظيمها وسيرها وكذا رقابة مطابقة قانونها الأساسي،

إضافة إلى المراقبة المحاسبية والمالية من طرف لجنة قطاعية تشكل لهذا الغرض.

ويأتي ذلك بعد رقابة قبلية داخلية من طرف هيئة لجنة الرقابة على مستوى التعاضدية، وأخرى من طرف محافظ الحسابات طبقا للتشريع المعمول به.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الإجراءات هي بمثابة المرافقة قصد الحفاظ على مصلحة التعاضدية والمنخرطين في آن واحد.

وتهدف لا سيما إلى:

- ترقية الحركة التعاضدية التي ترمي في النهاية إلى انخراط واسع للمُـؤمّنين ضمن هذه التعاضديات،
- وبالتالي، تحقيق مساهمة أكبر لهذه الأخيرة في تجسيد أهداف السياسة الوطنية لتطوير الحماية الاجتماعية للمواطنين التي تشمل دائما مبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية.

إنَّ لِـقائكم هذا يندرج ضمن المسعـى الرامي إلى تشخيص وضعية عمل التعاضديات وإدراج كل التعديلات التي ترونها مناسبة والتي تعود بالفائدة على المؤمنين اجتماعيـا من المنتسبين.

وفي هذا الصدد، فإن المجلس الوطني للتعاضديات الاجتماعية يمثّـل بامتياز، الجهاز الذي ستعهد له مهمة تقديم الاقتراحات العملية في هذا المجال، بهدف ضمان التنفيذ الناجح للتطورات التي نصبو إلى تحقيقها.

وعليه، يتعين علينا جميعا تقديم كل مقترح يهدف إلى تطوير الحركة التعاضدية ويُسهم في ترقية التعاضديات الاجتماعية في جميع قطاعات النشاط عبر الوطن.

ومن هذا المقام أقترح عليكم:

- تشكيل فوج عمل لتعديل بعض الأحكام القانون رقم 15-02 المتعلق بالتعاضديات الاجتماعية، قصد تعزيز الحركة التعاضدية وتعزيز استقرار هيئات التعاضدية وتوسيع الانخراط فيها.

- التفكير في إحداث آليات جديدة لإنشاء صناديق مشتركة للتقاعد التكميلي أو الإنشاء والتسيير المشترك للهيئات الصحية الكبرى على غرار المستشفيات متعددة الخدمات.

- المصادقة على مخطط عمل يتمحور أساسا حول تعزيز التشاور مع التعاضديات الاجتماعية والشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين بهدف ترقية التعاضد الاجتماعي والالتزام بتسقيـف نسبة معينة للانخراط خلال هذه العهدة.

بهذه المناسبة، أُجَدِّدُ حرصي على تحسين الخدمات المقدمة من مختلف التعاضديات وتطوير مختلف النُظُم وأساليب التسيير والتواصل مع المؤمنين اجتماعيا لإرساءِ رابط الثقة لديهم.
لذلك أنتُم مُطالَبـون اليوم، أكثر من أي وقت مضى على تحسين الخدمات وتبسيط الإجراءات وترقية التواصل.

إذْ يتعيّن عليكم لبلوغ هذه الأهداف، الاستعانة بمختلف التجارب والخبرات الدولية، ومعرفة احتياجات المؤمنين اجتماعيا للتكيّف معها.

السيّدات والسّـادة،

إن حضوري معكم اليوم هو إلتزامٌ منِّي لمرافقة عمل التعاضدية الاجتماعية قصد النهوض بها والمحافظة على استقرارها خدمةً لمنخرطيها.

وإنَنِّي في هذا المقام أُنَوِّه بكل المجهودات المبذولة، كما أود التأكيد على ضرورة الحوار والاتصال لتفادي أي وضعيات تؤدي إلى الانسداد.

أقول، ضرورة الحوار والاتصال، لتفادي وضعيات الانسداد التي لا تخدم لا القائمين على هذا النشاط ولا المتعاضدين.

و على هذا الأساس، فإن هذا الحوار سيساهم بلا شك في استقرار الركن الثاني لمنظومة الضمان الاجتماعي، وبالتالي يساهم في استقرار البلاد الذي نصبو إليه جميعا .

وعليه، أدعو جميع رؤساء مجالس الإدارة للانفتاح أكثر على المنخرطين وتسهيل الاتصال وأدعو كذلك إلى تفعيل الهيئات القانونية للتعاضدية بغية ضمان استقرارها وديمومة خدماتها.

في ختام مداخلتي هـاتـه، لا يفوتني أن أتقدم إلى كل أعضاء مجلسكم الموقر ومن خلالكم كلّ التعاضديات، بالشّكـر على ما بذلتموه من جهودٍ يومية في خدمة المؤمنين اجتماعيا والوطن،
وأحُثَّ على بذل المزيد، لخدمة هذه الشريحة من المجتمع التي تَـستَحقُّ منّـا الكثير من التقدير والعناية.

وفي الأخيـر، أتمنَّـى لأشغالكم النجاح والتوفيق
أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.